

## مقدمة

أصبحت دراسة المصطلحات القانونية تلعب دورا مهما في فهم وتفسير النصوص التشريعية والتنظيمية، وكذلك في ترجمة الدراسات القانونية والفقهية والاجتهادات القضائية، والباحث سواء كان طالبا أو ممارسا يحتاج إلى وسيلة أو أداة عمل لفهم مدلول المصطلح الذي يدرسه أو يطلع عليه أثناء مساره الجامعي كطلبة، أو خلال مساره العلمي أي أثناء التخرج.

من هنا تظهر أهمية دراسة المصطلحات في صلتها بمجموعة من المواضيع الخاصة بالقانون بمفهوميه العام والخاص والتي سيستطيع الدارس من خلالها في الحقل القانوني التعرف على مختلف استعمالات المصطلح بمقتضى سياقه وذلك بالوصول إلى إدراك معانيه بكل دقة.

ومن الملاحظ أن كلمة "قانون" "Droit" لها العديد من المرادفات باللغة العربية فهي تستعمل للدلالة على السلطات والامتيازات التي يكتسبها أو يتمتع بها الأشخاص تجاه بعضهم البعض أو تجاه شيء معين بالذات، وهو ما يعرف بمصطلح الحق، أي الحقوق الشخصية.

### الحقوق الشخصية: Les droits Subjectifs

وهي عبارة عن امتيازات ممنوحة لشخص معين، ومن الزاوية الاصطلاحية يقصد بهذه العبارة مجموعة من المزايا الحقوقية والتي تأخذ تعريفها من الشخص الذي يمتلكها، واللغة العربية تستعمل مصطلحين يفيدان معنيين مختلفين لمصطلح قانون .Droit

المفهوم الضيق لمصطلح "قانون": Le sens strict du terme Droit

يقصد بهذا المفهوم، كل تشريع على هيئة قاعدة أو قواعد قانونية أيا كانت السلطة التي أصدرته.

والقانون وفقا لهذا المفهوم، يقصد به التقنين أو التشريع الذي يحكم وينظم مختلف ميادين القانون بمختلف فروعه حيث نقول مثلا: القانون المدني Droit Civil، القانون التجاري Droit Commercial، القانون الجنائي Droit Pénal.

فاستعمالنا لكلمة "قانون" في هذا المعنى إنما ترمز لمختلف التشريعات أو القوانين التي تحكم وتنظم مختلف هذه الأمور والمسائل.

### المفهوم القانوني العام لمصطلح "قانون" أو فكرته :

#### Le sens juridique général du terme Droit :

إن كلمة القانون وفق المفهوم الاصطلاحي للفقهاء تعني: " مجموعة من القواعد الخاصة التي تنظم علاقات الناس في المجتمع ويرسم حدود نشاط الأفراد في الجماعة وأن الأفراد يلزمون باحترام القواعد القانونية من طرف السلطة العامة ولو بالقوة عند الاقتضاء والغاية من وراء ذلك التوفيق بين مصالح الأفراد داخل الجماعة، ولذلك فهي تعمل على تبيان ما لهم وما عليهم، أي تبيان حقوقهم وواجباتهم..."<sup>1</sup>.

كما تهدف القواعد القانونية إلى تحقيق العدالة بجعل كل الناس سواسية أمام القانون، وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات<sup>2</sup>.

وبعبارة أخرى فالقانون هو مجموعة من القواعد المنظمة لسلوك الأفراد داخل المجتمع والتي يلتزمون باحترامها بواسطة السلطة العامة عند الاقتضاء، وذلك لضمان الأمن والطمأنينة، والعدالة.

<sup>1</sup> - د. محمد علي عمران وحسين النوري: مبادئ العلوم القانونية، القانون، الحق، مصادر الالتزام، دار وهادان للطباعة والنشر - ص: 03.

<sup>2</sup> - د. آمال جلال: المدخل لدراسة القانون - نظرية القانون - نشر دار اكدال - الرباط، 1985، ص: 04.

وتبعا لهذه التعاريف، يقصد بكلمة "قانون" القانون الموضوعي Droit Objectif، أي كنظام خاص وظيفته تنظيم العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع، وعموما فإن مدلول القانون في مجال الدراسات القانونية هو مجموعة من القواعد التي تحكم أو تنظم سلوك الأفراد في المجتمع، والتي يجبر الأفراد على إتباعها ولو بالقوة عند الاقتضاء. وغالبا ما يصطلح عليه بالقانون الوضعي Droit Positif.

وهو ما سيدفعنا إلى إتمام ما بدأنا دراسته في الفصل الأول، للتطرق في الفصل الثاني لبعض المصطلحات في علاقتها بمجموعة من النصوص سواء منها ذات الطبيعة المدنية أو الإدارية أو الجنائية أو التجارية...

إن معرفة المصطلحات القانونية من أهم الوسائل التي تسترشد الطلبة في سلك القانون باللغة العربية على استيعاب الخطاب والنص القانوني، فرجال القانون (الطلبة والممارسين) هم في تواصل وتعامل دائم مع النصوص القانونية، التي تمثل عبارات محددة بألفاظها ومصطلحاتها وكلماتها التي قد تحمل معنى من المعاني، ودلالة من الدلالات غير الدلالة اللغوية، ويصعب على الباحث مواكبة ومسايرة الخطاب القانوني، إن لم يكن على دراية بالمعنى الاصطلاحي للعبارات التي تتضمنها اللغة القانونية بشكل عام، والنص والمواد القانونية بشكل خاص.

فلغة القانون لها مصطلحاتها الخاصة بها، سواء تعلق الأمر بلغة التشريع، التي تتألف من وثائق الدستور، والقوانين التي تصدرها السلطة التشريعية، والاتفاقيات والمعاهدات، أو تعلق الأمر أيضا بلغة القضاء التي تتجسد في الأحكام والقرارات القضائية التي تصدرها المحاكم بصفة عامة، أو تعلق الأمر بلغة المحاماة وهي لغة الدفاع والإقناع التي تتجلى في الأقوال التي يبدها وكلاء المتنازعين في القضايا المرفوعة أمام المحاكم، فالباحث يستلزم منه تخصصه أن يكون ملما وعلى دراية

بالمصطلحات المستعملة في هذه اللغة وإلا سيجد نفسه غريبا عن تخصصه<sup>3</sup>، وعدم تفاهمه مع النص القانون بالشكل اللازم.

وكما هو معلوم بأن مادة اللغات والمصطلحات القانونية هي من المواد التي تم إدراجها في المقررات التي تم اعتمادها في دفتر الضوابط البيداغوجية الوطني المتعلقة بالإجازة الأساسية، بحيث تمكن الطلبة من التعرف بالمبادئ والمفاهيم الأساسية التي ستمكنهم من دراسة هذا العلم وفهمه بشكل جيد، وذلك بالتعرف على العديد من المصطلحات القانونية وأهميتها في البحث العلمي وقيمتها في بعض الدراسات القانونية، وهو ما من شأنه أن يحفز الطالب لمعرفة هذه المصطلحات، كما أن ما يقدم للطلبة من محاضرات في مادة اللغات والمصطلحات القانونية ما هي إلا نماذج فقط تمكن الطلبة نحو معرفة المزيد من هذه المصطلحات وذلك بالاطلاع على بعض المراجع المتعلقة بهذه المادة في مجال تخصصهم.

ورغبة منا في إيجاد بعض المحاور التي تعتبر أساسية لدراسة هذه المادة لفهم بعض القضايا والموضوعات التفصيلية التي تمكن الطلبة من الاطلاع عليها حتى تفتح لهم المجال لدراسة محاور أخرى مستقبلا، وقد تم وضع بعض المحاور والتطرق إليها بالدراسة والتحليل، وبالاتماد على بعض المراجع المتخصصة في هذا المجال.

<sup>3</sup> - د م حسيني: دروس في المصطلحات القانونية، مطبعة قرطبة، حي السلام أكادير، ط 2018، ص: 01.

المحاور التي سيتم التطرق لها وهي كالتالي:

الفصل الأول: المادة الجنائية (الجريمة)؛

1- الجريمة الجنائية والجريمة المدنية؛

2- التمييز بين الجريمة الجنائية والجريمة المدنية من حيث العناصر المكونة لهما والعقوبات المرتبطة بهما؛

3- الجريمة الجنائية والجريمة التأديبية؛

4- العقوبات الأصلية والعقوبات الإضافية؛

5- التقسيم الثلاثي للجريمة؛

6- الصعوبات التي تعتري تطبيق معيار التقسيم الثلاثي؛

7- آثار التقسيم الثلاثي (جناية، جنحة، مخالفة)؛

الفصل الثاني: المادة التجارية؛

1- نشأة القانون التجاري؛

- المقصود بالقانون التجاري؛

+ تعريف القانون التجاري؛

+ مميزات القانون التجاري.

والله ولي التوفيق

# الفصل الأول

## المادة الجنائية

### (الجريمة)

## Premier chapitre

## La matière de droit

## pénal

## (l'infraction)

## تقديم

### (Introduction)

□ يمكن لمصطلح الجريمة أن يتخذ معاني مختلفة بحسب السياقات والمجالات العلمية التي يوظف فيها.

□ Le terme « infraction » peut revêtir (avoir) plusieurs sens (significations) selon les différents contextes et domaines scientifiques dans lesquels il est utilisé (employé).

□ تبقى أهم مجالات استعمال هذا المصطلح هي علم الاجتماع والقانون. من وجهة نظر علم الاجتماع، تعرف الجريمة بكونها كل سلوك مخالف للنظام الاجتماعي (بغض النظر عن أن المشرع أرفقه بعقاب أم لا).

□ Les principaux domaines d'utilisation (d'usage, d'emploi) de ce terme sont notamment la sociologie et le droit. Du point de vue sociologique, l'infraction signifie (désigne) tout acte (comportement) contraire à l'ordre social (abstraction faite qu'il est sanctionné ou non par le législateur). [qu'il est assorti législativement par une sanction ou non]

## من الوجهة القانونية

□ عرف المشرع الجنائي المغربي الجريمة كالتالي: «[...] كل عمل أو امتناع مخالف للقانون الجنائي ومعاقب عليه بمقتضاه » (المادة 110 من القانون الجنائي).

- Le législateur pénal a défini l'infraction comme suit: «un **acte ou une abstention contraire** à la loi pénale et **réprimée (sanctionnée)** par **elle**» (article 110 du code pénal).
- L'article 110 du code pénal stipule (**prévoit** ) que l'infraction est « [...] ».



## الجريمة الجنائية والجريمة المدنية

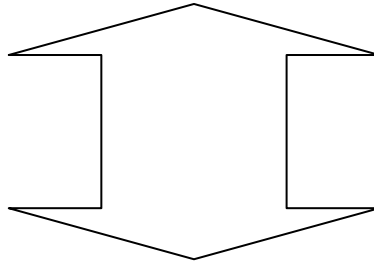
### (l'infraction pénale et l'infraction civile)

الجريمة أو شبه الجريمة (délit ou quasi-délit) حسب الفصل 77 من ق.ل.ع تعني: «كل فعل ارتكبه الإنسان عن بينة واختيار من غير أن يسمح له به القانون فأحدث ضررا ماديا أو معنويا للغير، ألزم مرتكبه بتعويض هذا الضرر، إذا ثبت أن ذلك الفعل هو السبب المباشر في حصول الضرر. وكل شرط مخالف لذلك يكون عديم الأثر».

<b>Le fait (l'acte)</b>	<b>الفعل</b>
<b>L'auteur de fait</b>	<b>مرتكب الفعل</b>
<b>sciemment et volontairement</b>	<b>عن بينة واختيار</b>
<b>Sans autorité de la loi (sans être autorisé par la loi, interdit par la loi)</b>	<b>من غير أن يسمح به القانون</b>
<b>Dommage matériel à autrui</b>	<b>الضرر المادي للغير</b>
<b>Dommage moral à autrui</b>	<b>الضرر المعنوي للغير</b>
<b>Réparation du dommage</b>	<b>التعويض عن الضرر</b>
<b>stipulation contraire</b>	<b>الشرط المخالف</b>
<b>Sans effet</b>	<b>عديم الأثر</b>

L'article 77 Du DOC stipule que le délit ou le quasi-délit est défini comme:

«Tout fait quelconque, de l'homme qui, sans l'autorité de la loi, cause sciemment et volontairement à autrui un dommage matériel ou moral, oblige son auteur à réparer ledit dommage, lorsqu'il est établi que ce fait en est la cause directe. Toute stipulation contraire est sans effet.»



"كل فعل ارتكبه الإنسان عن بينة واختيار(+)، ومن غير أن يسمح له به القانون، فأحدث ضرراً مادياً أو معنوياً للغير(+)، ألزم مرتكبه بتعويض هذا الضرر(+)، إذ أثبت أن ذلك الفعل هو السبب المباشر في حصول الضرر...» (ضرورة وجود وإثبات العلاقة السببية).

التمييز بين الجريمة الجنائية والجريمة  
المدنية من حيث العناصر المكونة لهما و  
العقوبات المرتبطة بهما

**Distinction de l'infraction  
pénale de l'infraction civile sur la  
base de leurs éléments constitutifs  
et des sanctions y afférentes (qui  
s'y attachent):**

## أولاً: من حيث عناصر (أركان) الجريمة

أركان الجريمة	في الجريمة الجنائية	في الجريمة المدنية
<b>الركن القانوني</b>	يجب أن يكون محددًا بدقة في نص خاص (من بين نصوص القانون الجنائي)	يتحقق بمجرد ارتكاب فعل ما شريطة أن ينتج عنه ضرر وحتى لم يكن منصوصاً عليه في نص خاص.
<b>L'élément légal</b>	Doit être défini de façon (manière) précise dans un texte spécial (parmi les textes du droit pénal).	Peut être établi par tout fait à condition qu'il en résulte un dommage même si ce fait n'est pas prévu par un texte spécial.

أركان الجريمة	في الجريمة الجنائية	في الجريمة المدنية
<b>الركن المادي</b>	يكون محققاً بالرغم من عدم وجود ضرر (المحاولة - حمل السلاح بدون ترخيص...).	يفترض دائماً وجود ضرر.
<b>L'élément matériel</b>	peut être établi indépendamment de la réalisation d'un dommage (tentative, port d'armes sans autorisation...).	suppose toujours l'existence d'un préjudice.

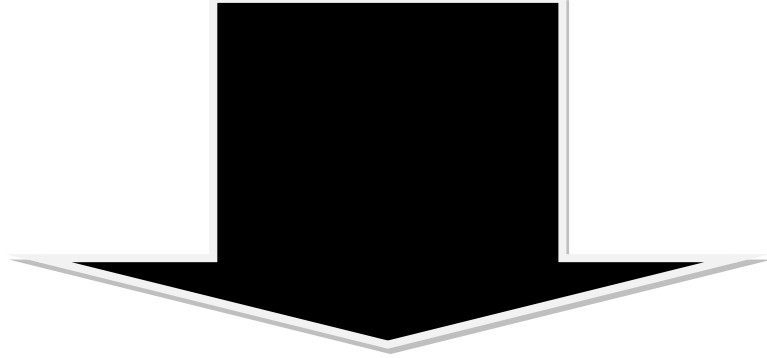
أركان الجريمة	في الجريمة الجنائية	في الجريمة المدنية
<b>الركن المعنوي</b>	بعض الجرائم الجنائية لا تقوم إلا إذا توافر القصد الجنائي لدى مرتكبيها (السرقَة - الاغتصاب)	يكفي لقيام الجريمة المدنية عامة توافر الخطأ غير العمدى، وحتى بدونه يمكن في بعض الحالات قيامها.
<b>L'élément moral</b>	Certaines infractions d'ordre pénal ne peuvent être établies que lorsqu'elles sont associées à l'intention préméditée de leurs auteurs (le vol, le viol).	Généralement, l'existence d'une faute non intentionnelle est suffisante pour établir l'infraction d'ordre civil. Néanmoins, celle-ci peut être, dans certains cas, qualifiée ainsi même en l'absence de la faute.

## ثانياً: من حيث العقوبة

عقوبة الجريمة المدنية تتمثل في إصلاح الضرر في حين تتمثل العقوبة الجنائية في تدابير زجرية تمس الجاني في جسده أو في ماله أو في حقوقه المدنية بالإضافة إلى التدابير الوقائية.

La réparation du préjudice	إصلاح الضرر
Les mesures coercitives	التدابير الزجرية
les droits civils	الحقوق المدنية
Les mesures de sûreté	التدابير الوقائية

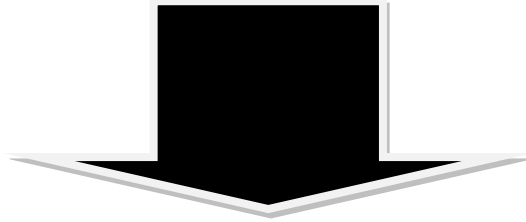
La sanction du délit civil consiste dans la réparation du préjudice causé, tandis que la sanction pénale se traduit par des mesures coercitives, corporelles, patrimoniales et civiques, ou par des mesures de sûreté.



**خلاصة: تتضمن الجريمة في كل «فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر لها القانون عقوبة أو تدبيرا وقائيا».**

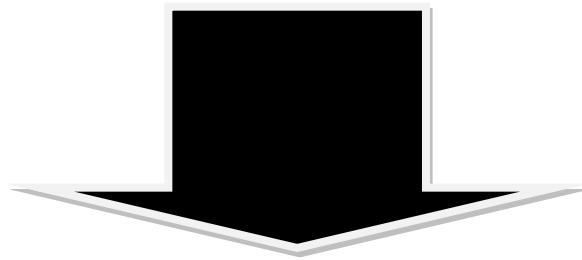


بعض المصطلحات التي تستعمل عادة في مقدمات  
مادة القانون الجنائي هي:



- القانون الجنائي ----- Droit criminel
- قانون العقوبات ----- Droit pénal
- قانون العقوبات ----- Loi pénale
- التشريع الجنائي ----- Législation pénale

الجريمة : L'infraction



- الجريمة الطبيعية
- L'infraction naturelle
- الجريمة الاصطناعية (المصطنعة)

## **L'infraction artificielle**

- خصائص القانون الجنائي

## **Caractéristiques du droit pénal**

- طبيعة القانون الجنائي

## **Nature du droit pénal**

- استقلالية القانون الجنائي

## **Autonomie du droit pénal**

- وحدة القانون الجنائي

## **Unité du droit pénal**

- العلوم الجنائية

## **Les sciences criminelles**

### **L'infraction : الجريمة**

- الجريمة الجنائية

## **L'infraction pénal**

- الجريمة المدنية

## **L'infraction civile**

- الجريمة التأديبية

## **L'infraction disciplinaire**

- الجريمة الضريبية

## **L'infraction fiscal**

- الجريمة السياسية

## **L'infraction politique**

# الجريمة الجنائية والجريمة التأديبية

(Le délit penale et  
le délit disciplinaire)

## الجريمة الجنائية والجريمة التأديبية (Le délit penale et le délit disciplinaire)

الجريمة التأديبية هي إخلال شخص ينتمي إلى هيئة بالواجبات التي يلقيها على عاتقه انتماءؤه إليها. وتختلف الجريمتان من حيث البعد التي تتخذه منهما ومن حيث العقوبة.

Le délit disciplinaire consiste dans la violation des règles particulières à des groupements restreints sociaux ou professionnels.

Les deux délits diffèrent leur étendu et les sanctions y afférentes.

من حيث العقوبة	من حيث البعد	خصوصيات الجريمة الجنائية
يجب أن تحدد عقوبات الأفعال المرتكبة بموجب نص قانوني وأن تصدر عن محكمة جنائية مختصة.	تتمثل في كل فعل عدواني على المجتمع.	spécificités de l'infraction pénale
Les peines correspondantes aux faits constatés (observés) ne peuvent être infligée (prononcée, émise) [qu'en vertu d'un texte juridique] (que lorsqu'elles sont prévues dans un texte juridique) et par un tribunal pénal compétent.	se concrétise par (se matérialise par, réside dans) tout fait agressif (présentant un danger sur) contre la société.	

من حيث العقوبة	من حيث البعد	خصوصيات الجريمة التأديبية
تتجلى في توقيع الهيئة التي ينتمي إليها مرتكب الجريمة لتدابير تأديبية ضده.	تتمثل في كل فعل، يرتكبه شخص ما، مخالف لمصلحة أو لمساطر الهيئة التي ينتمي إليها.	spécificités de l'infraction disciplinaire
réside dans l'infliction (nom du verbe infliger) par l'organe auquel appartient l'auteur de l'infraction des mesures disciplinaires contre lui.	réside dans tout fait, commis par une personne quelconque, et considéré comme étant contraire à l'intérêt ou aux procédures de l'organe auquel il appartient.	

## أمثلة عن العقوبات التأديبية

**Exemples de sanctions disciplinaires**

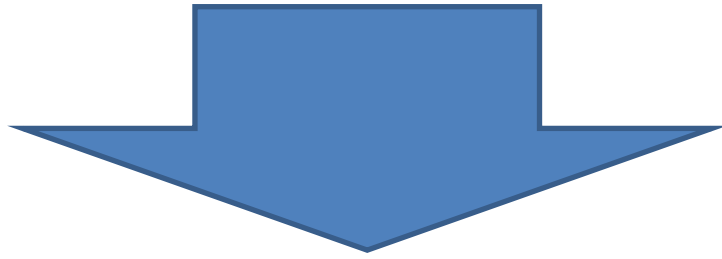
<ul style="list-style-type: none"> <li>✓ L'avertissement;</li> <li>✓ Le blâme;</li> <li>✓ la suspension temporaire ou définitive de l'exercice de la profession;</li> <li>✓ L'exclusion définitive de d'appartenance à l'organe en question.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>. الإنذار،</li> <li>. التوبيخ؛</li> <li>- التوقيف المؤقت أو النهائي عن مزاولة المهنة؛</li> <li>- الإبعاد النهائي من الانتماء إلى الهيئة المعنية.</li> </ul>
---	--

## أمثلة الهيئات المهنية

**Exemples des organes disciplinaires**

<ul style="list-style-type: none"> <li>1-Conseil de la faculté (pour les étudiants);</li> <li>2-Conseil de l'université (pour les enseignants);</li> <li>3- Conseil supérieur de la magistrature (pour les magistrats);</li> <li>4-Conseil national de l'ordre des médecins (pour les médecins).</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>1. مجلس الكلية (بالنسبة للطلبة)؛</li> <li>2. مجلس الجامعة (بالنسبة للأساتذة)؛</li> <li>3. المجلس الأعلى للقضاء (بالنسبة للقضاة)؛</li> <li>4. مجلس هيئة الأطباء (بالنسبة للأطباء).</li> </ul>
---	---

## العقوبات الأصلية والعقوبات الإضافية Les peines principales et les peines accessoires



ميز الفصل 14 العقوبات الأصلية عن العقوبات الإضافية  
كالتالي:

"تكون أصلية عندما يسوغ الحكم بها وحدها دون أن  
تضاف إلى عقوبة أخرى.  
وتكون إضافية عندما لا يسوغ الحكم بها وحدها، أو  
عندما تكون ناتجة عن الحكم بعقوبة أصلية".

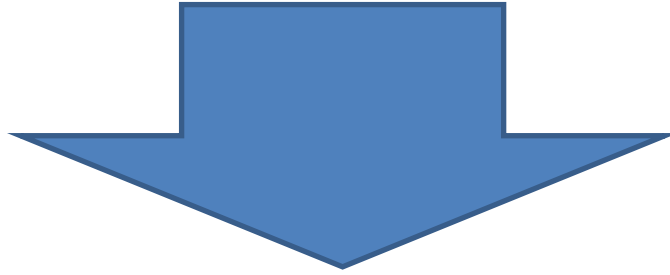
**L'article 14 distingue les peines principales  
des peine accessoires comme suit:**

"Elles sont principales lorsqu'elles peuvent  
être prononcées sans être adjointes à aucune  
autre peine.

Elles sont accessoires quand elles ne peuvent  
être infligées séparément ou qu'elles sont les  
conséquences d'une peine principale".



## العقوبات الأصلية LES PEINES PRINCIPALES



الفصل 15: العقوبات الأصلية: إما جنائية أو جنحية أو ضبطية.  
Article 15: Les peines principales sont:  
criminelles, délictuelles ou  
contraventionnelles.

الفصل 16: العقوبات الجنائية الأصلية هي:

- 1- الإعدام؛
- 2- السجن المؤبد؛
- 3- السجن المؤقت من خمس إلى ثلاثين سنة؛
- 4- الإقامة الإجبارية؛
- 5- التجريد من الحقوق الوطنية.

Article 16: Les peines criminelles principales sont:

- 1- La mort;
- 2- La réclusion perpétuelle;
- 3- La réclusion à temps pour une durée de cinq à trente ans;
- 4- La résidence forcée;
- 5- La dégradation civique.

## الفصل 17: العقوبات الجنحية الأصلية هي:

- 1- الحبس؛
  - 2- الغرامة التي تتجاوز 1200 درهم.
- وأقل مدة الحبس شهر، وأقصاها خمس سنوات باستثناء حالات العود أو غيرها التي يحدد فيها القانون مددا أخرى.

Article 17: Les peines délictuelles principales sont:

- 1- L'emprisonnement;
- 2- L'amende de plus de 1200 Dirhams.

La durée de la peine d'emprisonnement est d'un mois au moins et de cinq années au plus, sauf les cas de récidive ou autres ou la loi détermine d'autres limites.

## الفصل 18: العقوبات الضبطية الأصلية هي:

- 1- الاعتقال لمدة تقل عن شهر؛
- 2- الغرامة من 30 درهم إلى 1200 درهم.

Article 18: Les peines contraventionnelles principales sont:

- 1- La détention de moins d'un mois;
- 2- L'amende de 30 à 1200 Dirhams.

## بعض المصطلحات التي استعملت في بعض نصوص القانون الجنائي



Les peines	العقوبات
Les peines principales	العقوبات الأصلية
Les peines criminelles principales	العقوبات الجنائية الأصلية
Les peines délictuelles principales	العقوبات الجنحية الأصلية
Les peines contraventionnelles principales	العقوبات الضبطية الأصلية
La détention	الاعتقال
L'amende	الغرامة
L'emprisonnement	الحبس
La mort	الإعدام
La réclusion perpétuelle	السجن المؤبد
La réclusion à temps	السجن المؤقت
La résidence forcée	الإقامة الإجبارية
La dégradation civique	التجريد من الحقوق الوطنية
Les cas de récidive	حالات العود

## LES PEINES ACCESSOIRES

(Articles 36 à 48)

العقوبات الإضافية (الفصول 36 إلى 48)

**الفصل 36: العقوبات الإضافية (Les peines accessoires)**

**هـ:**

1- الحجر القانوني؛ (L'interdiction légale)

2- التجريد من الحقوق الوطنية؛ (la dégradation civique)

3- الحرمان المؤقت من ممارسة بعض الحقوق الوطنية أو المدنية أو العائلية؛

(La suspension de l'exercice de certains droits civiques, civils ou de famille)

4- الحرمان النهائي أو المؤقت من الحق في المعاشات التي تصرفها الدولة والمؤسسات العمومية؛

(La perte ou la suspension du droit aux pensions servies par l'Etat et les établissements publics)

5- المصادرة الجزئية للأشياء المملوكة للمحكوم عليه، بصرف النظر عن المصادرة المقررة كتدبير وقائي في الفصل 89؛

[La confiscation partielle des biens appartenant au condamné, indépendamment de la confiscation prévue comme mesure de sûreté par l'article 89]

**6- حل الشخص المعنوي؛**

**(La dissolution d'une personne juridique)**

**7- نشر الحكم الصادر بالإدانة.**

**(La publication de la décision de la condamnation)**

• للإشارة، **الفصل 37 ينص على ما يلي:**

«الحجر القانوني والتجريد من الحقوق الوطنية، كعقوبة تبعية،  
ينتجان عن العقوبات الجنائية وحدها. ويتعين تطبيقهما بحكم  
القانون دون حاجة إلى النطق بهما في الحكم.»

## (التقسيم الثلاثي للجريمة)

## La classification tripartite de l'infraction

- ينص الفصل 111 على أن: الجرائم إما جنائيات أو جنح تأديبية أو جنح ضبطية أو مخالفات. تصنف كل جريمة بحسب العقوبات التي حددها القانون كالتالي:
- الجنائية = كل جريمة تدرج عقوبتها ضمن العقوبات المحددة في الفصل 16.
- (الجريمة التي تدخل عقوبتها ضمن العقوبات المنصوص عليها في المادة 16 تعد جنائية).
- الجنحة التأديبية = كل جريمة يعاقب عليها بالحبس الذي يزيد حده الأقصى عن سنتين (الحد الأقصى للحبس أكثر من 2 سنوات)
- الجنحة الضبطية = كل جريمة يعاقب عليها بحبس حده الأقصى سنتان أو أقل (الحد الأقصى للحبس سنتان أو أقل) أو بغرامة تزيد عن 200 درهم.
- المخالفة = الجريمة التي يعاقب عليها بإحدى العقوبات المنصوص عليها في المادة 18.
- للإحاطة بشكل جيد بهذا التقسيم، من الواجب استحضار ما يلي:

□ تم تعديل الفصل 111 بطريقة ضمنية بمقتضى التنظيم القضائي الجديد حيث تم إزالة الفرق بين الجنح الضبطية والجنح التأديبية. بالتالي، يمكن قراءة المادة 111 على الشكل التالي: "الجرائم إما جنائيات أو جنح أو مخالفات" عوض "الجرائم إما جنائيات أو جنح تأديبية أو جنح ضبطية أو مخالفات"

✓ الرجوع للفصلين 16 و 18 (كما تم الإحالة عليهما في الفصل 111 سالف الذكر)، وأيضا إلى الفصل 17 الذي يتضمن

تفاصيل تمكن من التحديد الدقيق لـ «العقوبات الجنحية الأصلية» [ هاته العناصر تم التطرق إليها سابقا ]

## الصعوبات التي تعترض تطبيق معيار التقسيم الثلاثي

□ بالرغم من بساطة معيار التقسيم الثلاثي، إلا أن تطبيقه في بعض الحالات يثير عددا من الصعوبات كأن يسمح القانون للقاضي أو يوجب عليه أن يحكم بعقوبة من نوع مختلف، قد تكون أشد (حالات العود: cas -ou états- de récidive) أو أخف من العقوبة التي يقررها القانون أصلا للجريمة (ظروف التخفيف: circonstances: atténuantes).

□ يبدو أن المشرع المغربي قد تطرق للموضوع كالتالي:  
❖ تنص المادة 112 من القانون الجنائي على أنه: "لا يتغير نوع الجريمة إذا حكم بعقوبة متعلقة بنوع آخر من أنواع الجرائم لسبب تخفيف أو لحالة العود".

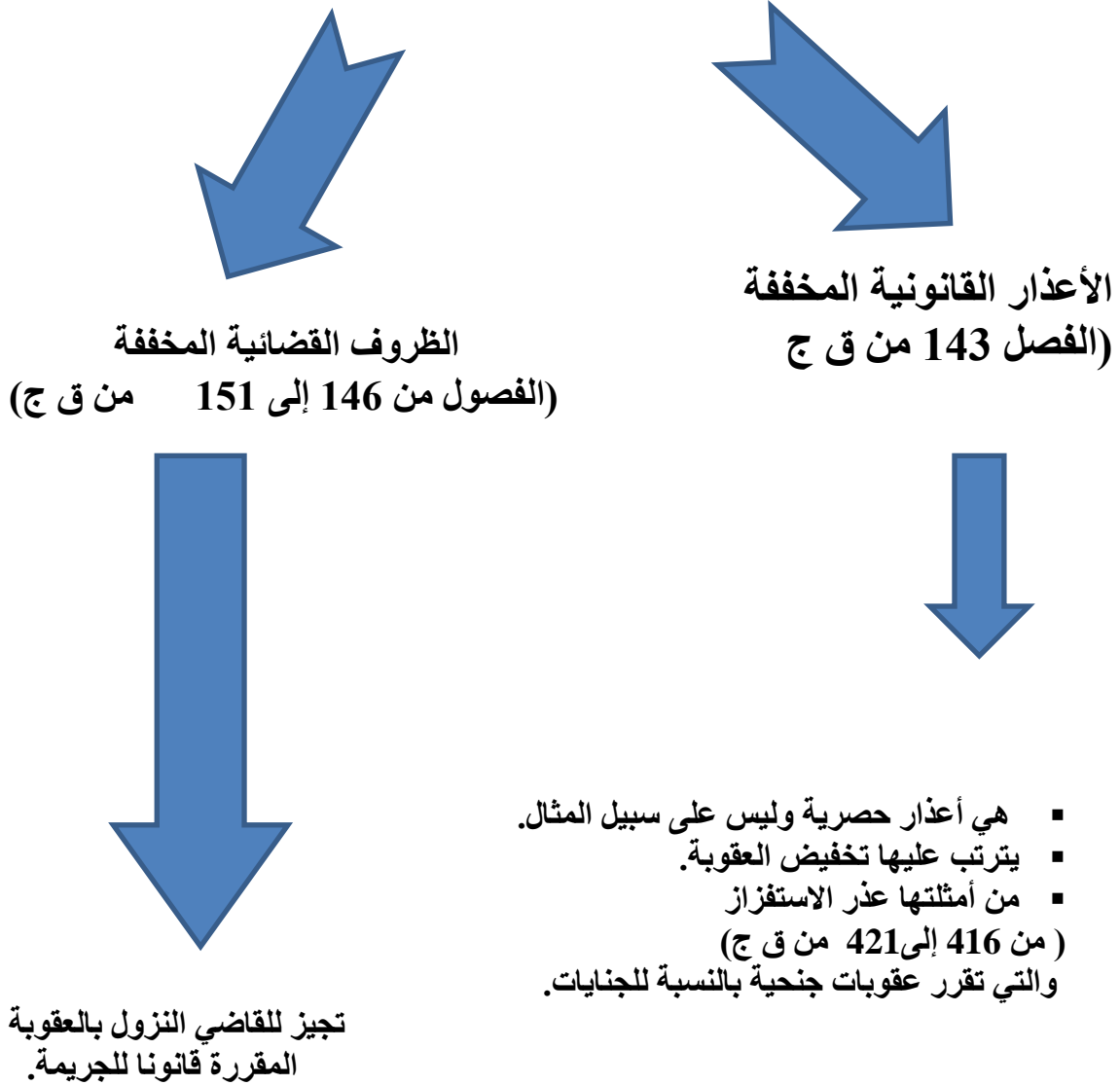
خفف (تخفيف) العقوبة ----- atténuer (atténuation) la peine

Exemple: Le juge a atténué la peine.

شدد (تشديد) العقوبة ----- aggraver (aggravation) la peine

Exemple: le juge a aggravé la peine.

## أسباب التخفيف (لا تغير من الوصف الأصلي للجريمة)



**Causes atténuantes**

**Excuses légales atténuantes**

**Circonstances atténuantes accordées par le juge**

**Excuses limitatives**

**Excuse de provocation**

**أسباب التخفيف**

**الأعذار القانونية المخففة**

**الظروف القضائية المخففة**

**أعذار حصرية**

**عذر الاستفزاز**



## ظروف التشديد

ينص الفصل 113 على أنه: "يتغير نوع الجريمة إذا نص القانون على عقوبة متعلقة بنوع آخر من أنواع الجرائم لسبب ظروف التشديد".

يقرر الفصلان 152 و 153 على أن تشديد العقوبة المتعلقة بجنايات أو جنح معينة المقررة في القانون ينتج عن ظروف مرتبطة بإجرام المتهم أو بارتكاب الجريمة.

Les articles 152 et 153 prévoient (stipulent) que l'aggravation des peines inhérentes (applicables) à certains crimes ou délits prévus dans la loi résulte des circonstances inhérentes (liées) soit à la culpabilité de l'auteur, soit à la commission de l'infraction.

المجرم ----- L'inculpé

1- العود (إجرام المتهم: la culpabilité de l'auteur): ظرف من

ظروف تشديد العقوبة:

□ العود هي حالة تقترن بشخص ارتكب جريمة وتبين أنه سبق له أن ارتكب جريمة سابقة وأدين (تمت إدانته) عليها بواسطة حكم نهائي.

La récidive est l'état dans lequel se trouve une personne qui, après avoir été irrévocablement condamnée pour une première infraction, en commet (verbe: commettre) une nouvelle.

□ حالة العود تستلزم على المحاكم أن تصدر عقوبات شديدة

La récidive exige des juridictions (des tribunaux) de prononcer des peines aggravantes.

لا تؤثر حالة العود في الوصف الأصلي للجريمة المرتكبة.

2- ظروف ارتكاب الجريمة: ظرف من ظروف تشديد العقوبة

□ يمكن، بحسب ظروف ارتكاب جنحة، أن يغير من وصفها لتصبح جنائية.

ثلاثة اختيارات لترجمة هذه الفقرة:

1- En fonction des circonstances de la commission d'un délit, ce dernier peut changer de catégorie pour devenir crime.

2- Un délit peut, en raison des circonstances de sa commission, devenir crime (ou être qualifié de crime ou changer de catégorie pour devenir crime).

3- La catégorie d'une infraction peut changer d'un délit à un crime en fonction des circonstances de sa commission.

**مثال:**

□ تعتبر السرقة البسيطة مجرد جنحة (الفصل 505 من ق.ج). لكن، إذا ما ثبت أن السارق كان حاملاً للسلاح، فتصير الجنحة جنائية يعاقب عليها بالسجن المؤبد (الفصل 507 من ق.ج).

□ أيضاً، من آثار ذلك، يتحول في هاته الحالة انعقاد الاختصاص للغرفة الجنائية بمحكمة الاستئناف ( la chambre criminelle de la cour d'appel ) بدل المحكمة الابتدائية ( tribunal de première instance )

(instance)، كما أن إجراءات المتابعة (procédures de poursuite) تتغير هي أيضا.

آثار التقسيم الثلاثي (جناية، جنحة، مخالفة)

Effets de la division (catégorisation) tripartite (crime, délit, contravention)

• تتجلى آثار التقسيم الثلاثي في عدة أوجه:

• 1- المحاولة-----La tentative

□ يعاقب عليها دائما في الجنايات (الفصل 114).

□ لا يعاقب على محاولة الجنحة إلا بنص قانوني خاص (الفصل 115).

□ المخالفات لا عقاب على المحاولة فيها أبدا (الفصل 116).

• 2- المشاركة-----La complicité

□ يعاقب عليها في الجنايات والجنح.

□ المخالفات لا عقاب على المشاركة فيها (الفصل 129).

• 3- التحقيق-----L'instruction

□ يكون إجباريا (obligatoire) في الجنايات المعاقب عليها بالإعدام

( la peine de mort ) أو السجن المؤبد ( la réclusion

perpétuelle) وكذا الجنايات المرتكبة من طرف الأحداث ( les

crimes commis par les mineurs).

□ يكون اختياري ( facultatif ) في باقي الجنايات.

□ لا يكون التحقيق في الجنح إلا بنص خاص.



الركن القانوني: [لا يشكل فعل ما جريمة إلا إذا أن كان القانون الجنائي قد جرمه  
أو أم \_\_\_\_\_ ربه].

حسب المادة 3 من القانون الجنائي : "لا يسوغ مؤاخذة أحد على فعل لا يعد جريمة  
بصريح القانون ولا معاقبته بعقوبات لم يقرها القانون»

- لا يسوغ مؤاخذة أحد: (e) Nul (personne) ne peut être condamné (e)  
- غير منصوص عليها بصريح القانون  
n'est pas expressément prévue (dans la loi OU dans un  
texte de loi )  
non expressément prévue par la loi (dans la loi OU dans un  
texte de loi )  
- عقوبات: peines  
- غير مقررة بقانون:

1- non édictée par la loi (dans la loi)

2- n'est pas édictée par la loi (dans la loi)

## مبدأي شرعية الجرائم والعقوبات

المبدأ الأول: القاضي لا يعتبر فعلا معينا جريمة إلا إذا وجد نصا يجرم فيه هذا الفعل وعكس ذلك (أي عند عدم وجود النص فيعتبر الفعل مباحا).

♦ المادة 3 سـ الفة الـ ذكر

♦ المادة 10 من الدستور: "لا يلقى القبض على أحد ولا يعتقل ولا يعاقب إلا في الأحوال وحسب الإجراءات المنصوص عليها في القانون (...)".

«Nul ne peut être arrêté, détenu ou puni que dans les cas et les formes prévues par la loi... ».

المبدأ الثاني: المشرع لا يعاقب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون

♦ المادة 4 من ق.ج.تنص على أنه: "لا يؤخذ أحد على فعل لم يكن يعتبر جريمة

بمقتضى القانون الذي كان ساريا وقت ارتكابه"

- L'article 4 de la loi pénale prévoit que: «Nul ne peut être condamné pour un fait qui, selon la loi en vigueur au temps où il a été commis, ne constitue pas une infraction».

## حالات الاستثناء

- ♦ ♦ تكون متى خضع الفعل لسبب إباحة التي تخرجه من نطاق نص التجريم وتـردـه إلـى أصـله مـن المـشـروعية.
- ♦ ♦ أسباب الإباحة متنوعة لكن شروطها محددة بالقانون. مثال : حالة الدفاع الشرعي.
- ♦ ♦ تنص المادة 124 من ق.ج على أنه : "لا جناية ولا جنحة ولا مخالفة في الأحوال التالية: 1- (...), 2- (...), 3- إذا كانت الجريمة قد استلزمته ضرورة حالة الدفاع الشرعي عن نفس الفاعل أو غيره أو عن ماله أو مال غيره، بشرط أن يكون الدفاع متناسبا مع خطورة الاعتداء.

الدفاع الشرعي عن نفس الفاعل : La légitime défense de soi-même:  
خطورة الاعتداء : gravité de l'agression:

أ- شروط الخطورة:

1. أن يكون الخطر غير مشروع (une menace illégitime) : بمعنى خطر يهدد بتحقيق نتيجة إجرامية.
2. أن يكون الخطر حالا (une menace imminente) : لا محل للدفاع إلا لوقاية حق يحميه القانون من خطر لا يسع السلطات العامة أن تدراه عنه.

ب- الشروط المتطلبة في فعل الدفاع:

1. لزوم الدفاع (nécessité de défense): بمعنى أن المدافع لا يستطيع التخلص من الخطر بغير الفعل الذي ارتكبه.
2. تناسب الدفاع مع جسامه الخطر ( proportionnalité de la gravité de la menace): هذا الشرط يتعلق بالوقائع وتحديدده لا يخلو من الصعوبات بالنظر لتنوع الاعتبارات التي تتعين مراعاتها (مسألة ترجع إلى قضاء الموضوع).



## II- الركن المادي:

♦ ♦ الجريمة سلوك يتحقق في العالم الخارجي، له مظاهره المادية الملموسة التي تضر أو تهدد بالضرر المصالح المراد حمايتها، ومن غيرها لا تقوم الجريمة. بذلك يتدخل المشرع بتجريمها و معاقبة مرتكبها.

♦ ♦ المراحل التي يتدخل فيها المشرع الجنائي لتجريم سلوك معين؟

## المرحلة الأولى: التفكير في الجريمة ثم التصميم والعزم على ارتكابها.

## المرحلة الثانية: يقصد من ورائها الفاعل تسهيل عملية ارتكابه جريمة ما.

(اقتناء السلاح لارتكاب جريمة قتل، أو اقتناء سلم لاستعماله في جريمة السرقة).

## المرحلة الثالثة: وهي الشروع في تنفيذ الجريمة إذ يجب أن يكون للفعل المرتكب صلة مباشرة بالجريمة التي لم تتم (المحاولة).

## المرحلة الرابعة: التنفيذ الفعلي للجريمة أي تمام الركن المادي للجريمة بحصول نتيجة إجرامية.

والتساؤل المطروح هو: متى يبدأ التجريم؟

## مهما بلغت الأفكار الداخلية من التصميم والعزم لا يطلها القانون.

## تبقى الأعمال التحضيرية بعيدة عن التجريم باعتبارها غير مؤكدة وغير واضحة ولا تدل على النية الإجرامية. مثال (شراء السلاح بهدف استعماله في عمل مشروع كالقتل، الدفاع الشرعي، كما أنه قد يهدف إلى استعماله فـ في ارتكاب جريمة قتل...).

## تبقى أعمال التنفيذ هي التي تطلها نصوص التجريم لأنها دالة دلالة قطعية على ارتكاب الجريمة.

## 1- الفعل الإجرامي (L'acte criminel)

إن أول عنصر من عناصر الركن المادي لأية جريمة هو السلوك الإنساني الذي يتحقق في العالم الخارجي وله مظاهره المادية الملموسة. يتحقق هذا السلوك في الغالب إما:

♦♦ أ) بفعل إيجابي (القتل، السرقة...): يتحقق بصدور حركات جسمانية للجاني والتي تظهر في العالم الخارجي، كأن يستعمل ذراعيه في القتل أو السرقة، أو لسانه في الجرائم القولية كالقذف، إلخ.

♦♦ ب) أو قد يتخذ مظهرها سلبيا (كالامتناع) عبر إحجام شخص عن إتيان فعل إيجابي كان المشرع ينتظره منه في ظروف معينة.

من أمثلة ذلك (الامتناع) ما تنص عليه المواد التالية:

## المادة 378 من ق.ج : التي تجرم السكوت العمدي للشخص الذي كان يعلم دليلا على براءة متهم محبوس احتياطيا، أو مقدم للمحاكمة من أجل جناية أو جنحة.

## المادة 430 من ق.ج : التي تعاقب الممتنع عن التدخل والذي كان باستطاعته ذلك دون أن يعرض نفسه أو غيره للخطر، لمنع حدوث جناية أو جنحة تمس بالأشخاص خاص.

## المادة 431 من ق.ج: التي تجرم الممتنع عمدا عن تقديم مساعدة لشخص في

خطر رغم استطاعته ذلك، ودون أن يعرض نفسه أو غيره لأي خطر.

**ملحوظة هامة:** الحالات المنصوص عليها في المادتين 430 و 431 اعتبرهما المشرع جنحة واعتمد في تجريمها على غياب وازع التضامن الاجتماعي لدى الممتنع.

♦ ♦ ج- جرائم الامتناع المرتبطة بواجب قانوني:

تتجلى في حالات امتناع شخص ما عن إتيان فعل إيجابي كان المشرع ينتظره منه في ظروف معينة، بشرط:

□ أن يوجد واجب قانوني يلزم بهذا الفعل،

□ وأن يكون في استطاعة الممتنع عنه القيام به.

إن امتنع شخص على الشخص القيام بعمل إيجابي يفرضه القانون، فموقفه السلبي هذا يعد جريمة لتوافر علاقة السببية بين الامتناع وحدث النتيجة الإجرامية. مثال: المشرع يعاقب الشخص الذي يترك طفلاً أو عاجزاً لا يستطيع أن يحمي نفسه في مكان خال من الناس، وكيف الترك على أساس الضرب أو الجرح أو القتل حسب الأحوال. (المواد من 459 إلى 463 من ق.ج).

## 2- المحاولة : La tentative

تدخل المشرع الجنائي لتنظيمها ونص على ثلاثة حالات:

♦ ♦ التنفيذ غير التام أو المحاولة ( L'exécution inachevée ou la tentative )

♦ ♦ التنفيذ التام دون حدوث النتيجة لاسـتحـالـتها  
(l'exécution parfaite dont le résultat s'avère impossible)

♦ ♦ التنفيذ التام ولكن دون حدوث النتيجة  
(l'exécution parfaite mais dont le résultat reste manqué)

أ- البدء في تنفيذ الجريمة

(commencement d'exécution de l'infraction)

♦ ♦ يعتبر تحديد الأفعال التي تدخل في مرحلة البدء في تنفيذ الجريمة نقطة انطلاق تدخل القانون الجنائي بالعقاب.

♦ ♦ كل الأفعال السابقة على هذه المرحلة لا يعاقب عليها القانون وتدخل ضمن مرحلة التحضير.

♦ ♦ معياران لتمييز مرحلة البدء في التنفيذ عن الأعمال التحضيرية ( actes préparatoires )

## المذهب الموضوعي: البدء في التنفيذ يشمل البدء في الفعل الذي يقوم عليه الركن المادي للجريمة أو كل فعل يعد ظرفا مشددا لها.

## المذهب الشخصي: الأفعال التي تدخل في البدء في التنفيذ هي تلك الأفعال التي تعلن عن نية إجرامية لا رجعة فيها ( OU – volonté irréversible )

**définitive-de commettre l'infraction**، وتكون قريبة من الجريمة التي يريد الجاني اقترافها.

ملحوظة: المشرع الجنائي المغربي قد اختار إدماج المذهبين الموضوعي والذاتي.

ب- عدم إتمام الجريمة لظروف خارجة عن إرادة الجاني:  
(renoncement à l'exécution de l'infraction suite à des  
circonstances indépendantes de la volonté de son auteur)

♦ ♦ إن العدول الاختياري عن إتمام تنفيذ الجريمة لا يشكل محاولة.

ج- القصد الجنائي: l'intention coupable

للقصد الجنائي أهمية في تحديد مفهوم النية الإجرامية لدى الجاني.

مثلا:

قيام الشخص بدس يده في ثياب امرأة قد يتخذ عدة تأويلات، كأن يفسر على أنه محاولة السرقة أو هتك العرض.

Passer la main dans les vêtements d'une femme peut  
avoir (revêtir) plusieurs interprétations dont une tentative  
de vol ou un outrage à la pudeur.

## الركن المعنوي:

- ♦♦ الركن المعنوي يتمثل في كون الفعل المادي المرتكب تم بإرادة الفاعل.
- ♦♦ المشرع لا يعاقب على الأفعال إلا إذا كانت ناتجة عن إرادة حرة ومميزة.
- ♦♦ قد تتجه الإرادة إلى الفعل والنتيجة: هنا يتحقق القصد الجنائي (القتل العمدى، السرقة...): [ meurtre, vol ]
- ♦♦ وقد تتجه الإرادة إلى الفعل دون النتيجة: حيث يتحقق هنا القصد غير العمدى (الضرب والجرح الخطأ homicide et blessure par imprudence :
- ♦♦ المادة 113 من ق.ج تنص على أن "الجنايات والجرح لا يعاقب عليها إلا إذا ارتكبت عمدا....".

### • 1- القصد الجنائي:

- ♦♦ يتمثل في إدراك الجاني بأنه يرتكب بإرادته فعلا غير مشروع يجرمه القانون الجنائي (بمعنى آخر لا تتحقق النية الإجرامية إلا إذا كان مرتكب الفعل سليم العقل والإرادة) (المادة 132 من ق.ج).
- ♦♦ النية الإجرامية تختلف عن الباعث الذي يدفع بالإرادة إلى ارتكاب الجريمة حيث أن :
- النية الإجرامية تعني الإرادة الواعية لارتكاب الفعل الإجرامي (هي واحدة لا تتغير)، أما الباعث (أو الهدف الذي من أجله ارتكب الفعل) فيختلف باختلاف الأشخاص والظروف.
- مثلا، فإذا وقعت جريمة قتل عمدية:
- فالمجرم هنا أراد إحداث الوفاة (النية الإجرامية)
- المجرم ارتكب جريمة القتل بدافع الانتقام أو الغيرة (الباعث).

## – الخطأ ( la faute )

- ♦♦ هو اتجاه الإرادة إلى الفعل دون أن تتجه إلى إحداث النتيجة (الجرائم غير العمدية).
- ♦♦ يشكل الإهمال (l'imprudence) وعدم الاحتياط (la négligence) أو عدم الالتزام بالأنظمة (l'inobservation des règlements) ما يسمى بالخطأ الجنائي.

# الفصل الأول

## المادة التجارية

### 2ème chapitre

### La matière de droit commercial



## مقدمة

عرفت المنظومة القانونية في بلادنا مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وبالأخص تلك التي مست تحديث وتجديد النصوص التي لها صلة بمجال المال والأعمال والمقاولات، التي من شأنها أن تعطي نفسا وانطلاقة جديدة لاقتصادنا الوطني، وبالتالي فتح المبادرة للمنافسة في القطاع الخاص ليساهم بشكل أفضل في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه تم صدور القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة الصادرة في سنة 1996، تم إلغاء القانون التجاري السابق الصادر بتاريخ 12 غشت 1913، وقد مست المدونة تعديل آخر بمقتضى القانون 73.17 الصادر 19 أبريل 2018.

وأمام تزايد الحاجات الاقتصادية والضرورات الاجتماعية أضحي للقانون التجاري وللقانون الأعمال بصفة عامة مكانة رفيعة في الدراسات القانونية.

## استخراج من النص المصطلحات المقابلة

<b>Le système juridique</b>	<b>المنظومة القانونية</b>
<b>Ensemble de réformes économiques, sociales et juridiques</b>	<b>مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية</b>
<b>modernisation et au renouvellement des textes</b>	<b>تحديث وتجديد النصوص</b>
<b>Domaine de la finance, des affaires et de l'entreprise</b>	<b>مجال المال والأعمال والمقاولات</b>
<b>Economie nationale</b>	<b>الاقتصاد الوطني</b>
<b>La concurrence</b>	<b>المنافسة</b>
<b>Le secteur privé</b>	<b>القطاع الخاص</b>
<b>Pour mieux contribuer</b>	<b>ليساهم بشكل أفضل</b>
<b>Processus de développement économique et social</b>	<b>عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية</b>
<b>Abrogé l'ancienne loi commerciale</b>	<b>إلغاء القانون التجاري السابق</b>
<b>La croissance</b>	<b>تزايد</b>
<b>Besoins économiques</b>	<b>الحاجات الاقتصادية</b>
<b>Impératifs sociaux</b>	<b>الضرورات الاجتماعية</b>
<b>Droit des affaires</b>	<b>قانون الأعمال</b>
<b>Domaines d'études juridiques importants</b>	<b>مكانة رفيعة في الدراسات القانونية</b>

### ترجمة النص باللغة الفرنسية

Le système juridique marocain a connu un ensemble de réformes économiques, sociales et juridiques, en particulier celles qui ont touché à la modernisation et au renouvellement des textes relatifs au domaine de la finance, des affaires et de l'entreprise, qui donnerait un nouveau souffle à notre économie nationale, ouvrant ainsi l'initiative à la concurrence dans le secteur privé pour mieux contribuer au processus de développement économique et social.

Par conséquent, la loi no. 15.95 du Code de commerce de 1996 a abrogé l'ancienne loi commerciale du 12 août 1913 et a été modifiée par la loi no. 73.17 avril 19, 2018.

Compte tenu de la croissance des besoins économiques et des impératifs sociaux, le droit commercial et le droit des affaires en général sont devenus des domaines d'études juridiques importants.

## نشأة القانون التجاري وتطوره

المطلب الأول: المقصود بالقانون التجاري

أولاً: تعريف القانون التجاري

استقر الفقه على تعريف القانون التجاري بأنه فرع من فروع القانون الخاص يتضمن مجموعة من القواعد القانونية التي تحكم فئة من الأعمال تسمى بالأعمال التجارية، وطائفة من الأشخاص تدعى طبقة التجار.

وبناء على هذا التعريف فإن القانون التجاري يعد شريعة خاصة تنطبق على نوع من الأعمال وهي الأعمال التجارية ونشاط فئة خاصة من الأفراد وهي فئة التجار (أفراداً أو شركات)، مما يعني أن القانون التجاري أضيق نطاقاً من القانون المدني، لأن هذا الأخير كما هو معلوم يضم القواعد العامة التي تحكم العلاقات فيما بين الأفراد بغض النظر عن طبيعة المهن ونوع المعاملات التي يقومون بها.

## استخراج من النص المصطلحات المقابلة

<b>Genèse du droit commercial et son développement</b>	نشأة القانون التجاري وتطوره
<b>définition du droit commercial</b>	تعريف القانون التجاري
<b>Branche de droit privé</b>	فرع من القانون الخاص
<b>Comprend un ensemble de règles juridiques</b>	يتضمن مجموعة من القواعد القانونية
<b>Régissant une classe d'affaires</b>	تحكم فئة من الأعمال
<b>Appelé commerçants</b>	تسمى بالتجار
<b>Un groupe de gens appelés commerçants</b>	وطائفة من الأشخاص تدعى طبقة التجار
<b>Loi spéciale</b>	شريعة خاصة
<b>Personnes physiques ou sociétés</b>	أفراد أو شركات
<b>Le droit commercial a une portée plus restreinte que le droit civil</b>	القانون التجاري أضيق نطاقا من القانون المدني
<b>Règles générales</b>	القواعد العامة
<b>Régissant les relations entre les individus</b>	تحكم العلاقات فيما بين الأفراد
<b>La nature des professions</b>	طبيعة المهن
<b>Type de transactions</b>	نوع المعاملات
<b>Qu'ils effectuent</b>	يقومون بها

ترجمة النص باللغة الفرنسية

**Genèse du droit commercial et son développement.**

**Première: Ce qui est entendu par le droit commercial d'abord**

La définition du droit commercial la doctrine a établi la définition du droit commercial en tant que branche de droit privé qui comprend un ensemble de règles juridiques régissant une classe d'affaires appelé commerçants, et un groupe de gens appelés commerçants.

Selon cette définition, le droit commercial est une loi spéciale applicable à un type d'entreprise, à savoir les affaires et l'activité d'un groupe particulier de personnes (personnes physiques ou sociétés), ce qui signifie que le droit commercial a une portée plus restreinte que le droit civil. Parce que cette dernière, comme on l'appelle, intègre les règles générales régissant les relations entre les individus, indépendamment de la nature des professions et du type de transactions qu'ils effectuent.

## ثانيا: مميزات القانون التجاري

- 1- السرعة: تعد السرعة في إنجاز وإبرام الصفقات من أهم مميزات النشاط التجاري، ذلك أن هذا الأخير يعتمد أساسا على سرعة الحركة وحسن المبادرة والقدرة على اتخاذ قرارات حاسمة، وسريعة، وبالتالي تحمل مسؤولية القرار (ربحا كان أو خسارة) فالتاجر يلجأ عند إبرام عقودهِ وإنجاز صفقاتهِ إلى استعمال مختلف وسائل الاتصال الحديثة كالتلفون والفاكس والأنترنت وغيرها من الوسائل التي تكفل له السرعة، او باستعمال وسائل النقل السريعة (الطائرة، القطار والسيارة...).

استخراج من النص المصطلحات المقابلة

Les avantages du droit commercial	مميزات القانون التجاري
La rapidité	السرعة
La vitesse de mouvement	سرعة الحركة
La bonne initiative	حسن المبادرة
La capacité de prendre de décisions pertinentes rapides	القدرة على اتخاذ قرارات حاسمة، وسريعة
Assumer la responsabilité de la décision	تحمل مسؤولية القرار
Bénéfice ou perte	ربحا كان أو خسارة
utilise divers moyens de communication moderne	استعمال مختلف وسائل الاتصال الحديثة
moyens pour assurer assurent la rapidité	الوسائل التي تكفل له السرعة
Les moyens du transport	وسائل النقل
Avion	الطائرة
Train et voiture	القطار والسيارة

ترجمة النص باللغة الفرنسية

**Deuxième : Les avantages du droit commercial:**

**1 – la rapidité : Le rythme de l'achèvement et la conclusion des transactions est l'un des avantages les plus importants de l'entreprise, car celle-ci dépend principalement de la vitesse de mouvement, la bonne initiative et la capacité de prendre de décisions pertinentes rapides, et donc assumer la responsabilité de la décision (bénéfice ou perte). Lorsqu'il conclut des contrats et des transactions, le commerçant utilise divers moyens de communication moderne, tels que le mobile, le fax, Internet et d'autres moyens pour assurer assurent la rapidité du transport à savoir (avion, train et voiture...).**



## 2- حرية الإثبات في المادة التجارية:

إذا كانت القاعدة العامة للإثبات في المواد المدنية هي وجوب الإثبات الكتابي (الزامية تحرير بها حجة رسمية أو عرفية) في التصرف القانوني الذي تزيد قيمته على 10.000 درهم، أو يكون غير محدد القيمة (الفصل 443 من قانون الالتزامات والعقود)، وعلى العكس من ذلك يجوز إثبات التصرف القانوني إذا كان تجارياً بجميع وسائل الإثبات ( شهادة الشهود، القرائن، والفواتير، والدفاتر التجارية، والمراسلات).

وما يجب الإشارة إليه في هذا الصدد إلى أن من مستجدات مدونة التجارة لسنة 1996، نصت صراحة ودون أي قيد على مبدأ حرية الإثبات في المادة التجارية وذلك بمقتضى المادة 334 التي جاء فيها: « تخضع المادة التجارية لحرية الإثبات، غير أنه يتعين الإثبات بالكتابة إذا نص القانون أو الاتفاق على خلاف ذلك ».

## استخراج من النص المصطلحات المقابلة

Liberté de la preuve dans le code commercial	حرية الإثبات في المادة التجارية
La règle générale de la preuve dans les matières civiles	القاعدة العامة للإثبات في المواد المدنية
La preuve écrite	الإثبات الكتابي
Obligatoire pour un acte authentique ou sous seing privé	إلزامية تحرير بها حجة رسمية أو عرفية
Valeur illimitée	غير محدد القيمة
La preuve en matière commerciale peuvent être prouvée par dans tous les moyens de preuve	يجوز إثبات التصرف القانوني إذا كان تجاريا بجميع وسائل الإثبات
Témoignage de témoin	شهادة الشهود
Présomption	القرائن
Les factures	الفواتير
Livret commerciales	الدفاتر التجارية
Correspondance	المراسلات
Sans aucune limitation prévue	دون أي قيد
La matière commerciale est libre	تخضع المادة التجارية
Doit être rapporté par écrit	يتعين الإثبات بالكتابة
Quand la loi ou la convention l'exigent	إذا نص القانون أو الاتفاق على خلاف ذلك

ترجمة النص باللغة الفرنسية**2- Liberté de la preuve dans le code commercial:**

Si la règle générale de la preuve dans les matières civiles est écrite (obligatoire pour un acte authentique ou sous seing privé) doit dépasser 10.000 dirhams, ou est de valeur illimitée (article 443 du dahir des obligations et des contrats) est obligatoire; au contraire, la preuve en matière commerciale peuvent être prouvée par dans tous les moyens de preuve (témoignage de témoin, présomption, les factures, livret commerciales et correspondance).

À cet égard, il convient de noter que, dans le contexte de l'évolution récente du Code de commerce de 1996, le principe de la liberté de la preuve dans la matière commerciale est expressément et sans aucune limitation prévue à l'article 334, qui dispose : « la matière commerciale est libre, toutefois, elle doit être rapporté par écrit quand la loi ou la convention l'exigent. »

### 3- الائتمان: Le crédit

هو التنازل عن مال حاضر مقابل مال مستقبل ويعتبر أساس كل تجارة، بحيث لا يتصور أن يستغنى عنه في الغالب أي تاجر، ويقصد به منح المدين أجلا للوفاء، فالتاجر يشتري البضاعة دون أن يتمكن من بيعها في الحال، وبالتالي دفع ثمنها على الفور، لذلك يضطر البائع إلى منحه الائتمان أي يخول له أجلا للوفاء بالتزاماته، وهكذا يضطر كل واحد في سلسلة تداول السلعة حتى يتمكن من بيعها إلى منح الآخرين أجلا للوفاء فالتاجر يشتري ويبيع البضائع بالأجل في أغلب الأحيان، وفي حالة عدم تيسيره على الأجل من البائع يلجأ إلى أحد البنوك لاقتراض ما يحتاجه من الأموال، وهكذا تنشأ بين التجار علاقات مالية متشابكة أساسها الائتمان بحيث يصبح كل واحد منهم دائنا ومدينا في الوقت نفسه، ومن ثم يترتب على تخلف تاجر عن الوفاء بديونه تخلف تاجر آخرين عن الوفاء بديونهم أيضا.

## استخراج من النص المصطلحات المقابلة

<b>Le crédit</b>	<b>الائتمان</b>
<b>Renonciation d'une somme d'argent existant</b>	<b>التنازل عن مال حاضر</b>
<b>Contrepartie d'une somme d'argent à l'avenir</b>	<b>مقابل مال مستقبل</b>
<b>Donner au débiteur un délai pour le cas échéant</b>	<b>منح المدين أجلا للوفاء</b>
<b>Le commerçant achète les marchandises sans pouvoir les vendre immédiatement</b>	<b>التاجر يشتري البضاعة دون أن يتمكن من بيعها في الحال</b>
<b>Il paye immédiatement</b>	<b>دفع ثمنها على الفور</b>
<b>Le vendeur doit lui accorder un crédit, ce qui signifie qu'il a le droit de remplir ses obligations</b>	<b>يضطر البائع إلى منحه الائتمان أي يخول له أجلا للوفاء بالتزاماته</b>
<b>Circulation de la marchandise</b>	<b>تداول السلعة</b>
<b>Donner aux autres un délai échéance</b>	<b>منح الآخرين أجلا للوفاء</b>
<b>Le commerçant achète et vend les marchandises</b>	<b>التاجر يشتري ويبيع البضائع</b>
<b>Si elle n'est pas mis à la disposition sur la durée du vendeur, une banque sera tenue d'emprunter l'argent dont elle a besoin</b>	<b>وفي حالة عدم تيسيره على الأجل من البائع يلجأ إلى أحد البنوك لاقتراض ما يحتاجه من الأموال</b>
<b>Des relations financières</b>	<b>علاقات مالية</b>
<b>Dettes</b>	<b>الديون</b>

ترجمة النص باللغة الفرنسية

**3-Crédit: Le Crédit est une renonciation d'une somme d'argent existant en contrepartie d'une somme d'argent à l'avenir et il est la base de chaque commerce, en effet qu'il n'est pas perçu être a bondonner par un commerçant, c'est-à-dire donner au débiteur un délai pour le cas échéant, le commerçant achète les marchandises sans pouvoir les vendre immédiatement, et donc il paye immédiatement. Par conséquent, le vendeur doit lui accorder un crédit, ce qui signifie qu'il a le droit de remplir ses obligations, de sorte que chacun dans la chaîne de circulation de la marchandise est obligé de la vendre pour donner aux autres un délai échéance, de sorte que le commerçant achète et vend les marchandises dans le terme souvent. Si elle n'est pas mis à la disposition sur la durée du vendeur, une banque sera tenue d'emprunter l'argent dont elle a besoin, et donc il y aura des relations financières interne (entre) liées basées sur leurs dettes honorées.**

## الفهرس

01.....	مقدمة
06.....	الفصل الأول: المادة الجنائية (الجريمة)
09.....	الجريمة الجنائية والجريمة المدنية
	التمييز بين الجريمة الجنائية والجريمة المدنية من حيث العناصر المكونة لهما
12.....	والعقوبات المرتبطة بهما
19.....	الجريمة الجنائية والجريمة التأديبية
24.....	العقوبات الأصلية والعقوبات الإضافية
30.....	التقسيم الثلاثي للجريمة
31.....	الصعوبات التي تعترض تطبيق معيار التقسيم الثلاثي
35.....	آثار التقسيم الثلاثي (جناية، جنحة، مخالفة)
48.....	الفصل الثاني: المادة التجارية
52.....	نشأة القانون التجاري
52.....	المقصود بالقانون التجاري
52.....	تعريف القانون التجاري
55.....	مميزات القانون التجاري
55.....	السرعة
57.....	حرية الإثبات في المادة التجارية
60.....	الإلتزام
63.....	الفهرس